



تقرير ندوة انطلاق مشروع حول:

# المسؤولية/المساءلة الاجتماعية

بني ملال - 22 دجنبر 2012

الفضاء الجمعي

55، زنقة ملوية، الشقة 1

أكدال - الرباط

☎ : 05 37 77 43 41/46

ف: 05 37 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

## المدخلات

تم افتتاح اللقاء بكلمة منسق الفضاء الجمعي رحب فيه بكافة الذين جاءوا لحضور هذا اللقاء الذي حضره 75 مشاركة/ة من جمعيات وأكاديميين وممثلي وسائل الإعلام من جهة تادلة ازيلال والشاوية وريديغة, تطرق للأسباب التي أدت إلى توقف أنشطة الفضاء والمتمثلة أساسا في مشاكل مادية وغياب التمويل، غير أن ذلك لم يحل دون استئنافها من خلال هذا اللقاء الأول حول المسؤولية الاجتماعية الذي سيكون تثمينا وترصييدا لتجارب الفضاء في هذا المجال و بمثابة إعلان عن انطلاقة جديدة للقطب من خلال المقاربة التشاركية، الحقوقية والديمقراطية بين كل الفاعلين الجمعيين.



الفضاء الجمعي

55, زنفة ملوية، العمارة 1، أكدال، الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

تم استهل بعد ذلك بالتأكيد على التزام الفضاء الجمعي في السنوات الأخيرة بديناميكية مستمرة من اجل تعزيز وتقوية جمعيات التنمية الديمقراطية خصوصا في ظل التغييرات المؤسساتية والدستورية ودور الجمعيات والمجتمع المدني ومسؤولية المواطن اتجاه قضاياه. وفي إطار هذا الالتزام، أطلق مشروع "المسؤولية الاجتماعية" أو "المسائلة الاجتماعية" بتمويل من صندوق دعم المجتمع المدني، مدته سنة سينظم خلالها مجموعة من الأنشطة، الهدف منها تقوية النسيج الجمعي وخلق تواصل بين جمعيات المنطقة كي تشكل قوة اقتراحية في تتبع الشأن المحلي.

و تمت مناقشة محاور اللقاء المتمثلة في:

- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية
- تحديد دور مختلف الفاعلين في المسؤولية الاجتماعية
- وضع إطار مرجعي مشترك للمسؤولية الاجتماعية

السيد حسن السيوطي، عضو الفضاء الجمعي، قدم خلال الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء عرضا اعتبره مدخلا للنقاش والورشات، فاستهله بترجمة المسؤولية الاجتماعية بعدة لغات حتى يتسنى للحضور استيعاب قوتها، بعد ذلك أشار إلى كثرة التعاريف التي أعطيت لها، فأول من بدأ الحديث عن المسؤولية الاجتماعية هن المقاولات التي كانت أول من استعمل هذا المصطلح ثم اتخذت بعد ذلك منحا سياسيا واجتماعيا، فعرف بذلك المسؤولية الاجتماعية، ثم تطرق إلى الميثاق الاجتماعي للمقاولات الذي يركز بالأساس على حقوق الإنسان وتحسين ظروف العمل، وبين دور كافة المتدخلين في المسؤولية الاجتماعية و أنه إذا استثمر في هذا

الفضاء الجمعي

55, زنفة ملوية. العمارة 1, أكدال. الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

www.espace-associatif.ma

contact@espace-associatif.ma

المجال سوف يجني نفعاً على جميع المستويات خصوصاً في ظل التغيرات السياسية التي يعرفها شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأخيراً أوضح أهمية هذا المشروع لهذه الجهة وكذا الغاية منه.



بعد تدخل السيد حسن السيوطي، أكد منسق الفضاء الجمعي على أهمية المسؤولية الاجتماعية في تتبع السياسات العمومية على المستوى المحلي، وكذا تفعيل مجموعة من الآليات التي جاء بها الدستور حتى تتمكن من أن تكون فاعلة أكثر، ثم تطرق إلى الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات الدولة والمجالس

الفضاء الجمعي

55, زفقة ملوية، العمارة 1, أكدال، الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

الاستشارية في المسؤولية الاجتماعية، وأخيراً قدم مجموعة من فصول الدستور والميثاق الجماعي التي تنص على المسؤولية الاجتماعية ودور الجمعيات في المشاركة والمتابعة والتقييم وكذا تفعيل السياسات العمومية.

بعد ذلك قدم السيد مصطفى الرداد رئيس جماعة أفورار مداخلة حول تجربته كفاعل جمعي أولاً ورئيس جماعة ، مبرزاً العوامل التي جعلته يولي أهمية كبيرة لهذا المجال، والتي تتلخص في الترويج القوي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمكانة التي تحتلها ضمن عمله، فتحدث عن الدستور الجديد خصوصاً عن الفصلين 12 و13 اللذين قننا وأسسنا لعمل المجتمع المدني وبين أهمية إشراكه ومساهمته في تفعيل الدور الديمقراطي للتفعيل المؤسسي، فأعطى بذلك مثالا لجماعته التي اتبعت في إعداد مخططاتها للتنمية المحلية مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني وفق تصور جديد للميثاق الجماعي في تدبير الشأن المحلي ، وذلك من أجل منظور واضح و إستراتيجية واضحة المعالم لمحاربة العشوائية و سوء التدبير. في الاخير عرض ورقة تقنية عن جماعة افورار.





نوه السيد منسق الفضاء الجمعي بعمل جماعة افورار، التي تمكن المجتمع المدني بشكل عام من المراقبة و المساهمة في مخطط التنمية المحلي، و اكد على اهمية تعميمه على جميع الجماعات المحلية على الصعيد الوطني ، و بين كذلك نقاط الاختلاف في المسؤولية الاجتماعية بين الجماعات التي تشتغل بطريقة تشاركية مع الجمعيات و المواطنين و بين الجماعات التي تستعين بمكاتب الدراسات في تهيئ مخططاتها و أوضح أيضا الآليات التي تحدث عنها الميثاق الجماعي التي يجب تفعيلها.

الفضاء الجمعي

55, زنقة ملوية، العمارة 1, أكدال، الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

ومن جهته قدم السيد حميد السعداوي في مداخلته باسم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي تعتبر آلية جهوية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هدفها هو النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجهة و كذا حماية هذه الحقوق و رصد كل الخروقات التي يمكن أن يتم تسجيلها وكذا إعداد تقارير حول الوضعية الحقوقية في هذه الجهة و أيضا تقييم السياسات العمومية ، فتكلم عن برنامج جبر الضرر الجماعي الذي يأتي من ضمن توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة و تحدث كذلك عن حالة الانفتاح السياسي و الاجتماعي الذي يعرفه المغرب و انكبابه على معالجة الانتهاكات الجسيمة التي يعرفها، ثم بين أن الهدف من هذا البرنامج هو تقوية المواطنة و تحقيق المصالحة و دعم التضامن الاجتماعي.



الفضاء الجمعي

55, زنقة ملوية، العمارة 1، أكدال، الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

وركز السيد عبد الله اليمني نائب وزارة التربية الوطنية-بني ملال على المقاربات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية التي تنبثق من المسؤولية الاقتصادية السياسية و الاجتماعية و على دور المجتمع في إعداد السياسات العمومية و تفعيل آليات المجتمع المدني ، و بين أيضا دور المسؤولية الاجتماعية في برامج وزارة التربية الوطنية و المقاربة التشاركية التي يتم اعتمادها في تسيير جوانب من الشأن المحلي بإشراك المجتمع المدني كمناقشة الميزانية، و أخيرا تحدث عن الحق في المعلومة و إعطاء الأهمية لحقوق الإنسان و بالأخص حقوق الطفل و كذا محاربة الهدر المدرسي والانخراط الفعلي في أوراش إعادة تأهيل المدرسة العمومية حتى تكون بحق قاطرة للتنمية البشرية المستدامة وتضمن حق بنات وأبناء المغاربة في التعليم.



## الورشات

عرف اللقاء نقاشا غنيا تطرق إلى العديد من المواضيع ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وسياسات الدولة بشكل عام ، وأدوار مختلف الفاعلين في هذا المجال . ومن بين ما تم التأكيد عليه فيما يخص دور الفاعلين المؤسستيين في المساءلة الاجتماعية هو:

- الحرص على التكامل بين دور الدولة و المجتمع المدني
- التوازن بين تنزيل القوانين و أجرأتها
- ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين وفقا لمقاربة تشاركية
- ملائمة القوانين مع ثقافة حقوق الإنسان
- توفير المناخ السياسي و الاقتصادي الملائم
- الحرص نشر ثقافة المساءلة عند المسؤولين و التأكيد على أهميتها
- تهدئة و تلطيف العلاقة بين الفاعل الاجتماعي والسياسي والرقمي بها
- تعديل بنود الميثاق الجماعي بما يضمن آليات المتابعة والمساءلة والمحاسبة {خصوصاً المادة 14}
- العمل وفق خطة عمل منهجية تتجاوز الارتجال وتؤسس للمقاربة التشاركية
- تأهيل الكتلة الناخبة وفق ثقافة الحق والواجب والتربية على المواطنة
- تأسيس علاقة تقوم على التفاعل والتدرج والكفاءة
- الانتقال من المسؤولية إلى المحاسبة
- دعم آليات المرافعة والحوار

أما فيما يخص دور الفاعلين غير المؤسستيين فقد تم تحديد مجال المسؤولية إلى جانب تحديد آليات العمل في هذا المجال

الفضاء الجمعي

55, زنقة ملوية، العمارة 1, أكدال، الرباط

الهاتف: 0537 77 43 41

الفاكس: 0537 77 41 83

[www.espace-associatif.ma](http://www.espace-associatif.ma)

[contact@espace-associatif.ma](mailto:contact@espace-associatif.ma)

فمجالات المسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

- المساهمة في وضع قوانين
- مراقبة الشأن العام
- متابعة السياسات العمومية
- المشاركة والمواطنة
- رصد الاختلالات
- التأطير والتوجيه
- المرافعات
- تفعيل القوانين
- توعية دور المواطنين
- تقوية المجتمع المدني

ومن الآليات التي تمت الإشارة إليها بهذا الصدد فهي آليات ذاتية تتمثل في:

- تأهيل المجتمع المدني
- التشبيك كأسلوب من اليات المساءلة
- توسيع التواصل بين النسيج الجمعي

أما الآليات الخارجية فهي تتمثل في:

- استعمال القوانين التشريعية
- تفعيل الاتفاقيات بين المجتمع المدني والدولة
- الالتزامات الدولية
- تعبئة الصحافة

- تفعيل دور المجالس الاستشارية
- الأستماع الى المواطنين في الشارع
- المرافعة لتقديم مذكرات في مجالات مختلفة